إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي

دراسة مقارنه بين عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة*

أ. م. د. حسن كريم الذبحاوي الباحثة نورة عواد عبد العزيز الموسوي
كلية الإدارة ولاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص

يهدف البحث الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين ادارة السيولة والائتمان المصرفي في المصارف التجارية العراقية والاردنية اذ يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمّة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن، كما يعد الائتمان المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظرا لارتفاع العوائد المتولدة عنه مقارنة بالاستثمارات الاخرى وبالتالي فهو يحقق للبنوك هدفها الرئيسي وهو الربحية وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، و الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودّعين، اما سوء ادارة السيولة تؤدي الى عدم تمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح وضياع فرص استثمارية، وتتضمن فكرة البحث بتقييم إدارة السيولة في المصارف عينة الدراسة والمقارنة بينهما وبيان أثر مؤشرات السيولة التي تم اعتمادها (ستة مؤشرات) على مؤشرات الائتمان (مؤشرين) وخاصةً بعد ان تم اختيار ثلاثة مصارف لكل من العراق تمثلت ب(بغداد، الشرق الاوسط، الخليج التجاري) والأردن ايضا ثلاثة مصارف تمثلت ب(الاردن، العربي، الاسكان) ولهما باع طويل في العمل المصرفي ،وتمت دراسة المؤشرات وتحليلها وإيجاد العلاقة والتأثير وفق أساليب إحصائية استخدمت لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة وخاصة بعد ما تم صياغة فرضية الثبات لذلك وتم استخدام تلك المؤشرات واختبارها بواسطة اختباري(p–value, f) وبيان الأثر من خلال معامل التحديد (R^2) وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسب السيولة القانونية والائتمان المصرفي كما تمت صياغة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام المصارف قيد الدراسة بتدعيم موقفها المالي من خلال الاهتمام المتزايد بمؤشرات ادارة السيولة المصرفية لتحقيق نسب ائتمان مصرفي مقبولة.

Abstract

The research aims to reveal the nature of the relationship between the liquidity management of the banking and credit in the Iraqi and Jordanian commercial banks as it is the subject of liquidity of the important topics in the commercial banks, the prime concern in their daily work and friction with the customers, as bank credit is more attractive to banks and investment areas due to the high returns generated it compared to investments other and thus bring to the banks the main goal of profitability and vice versa of that bank has kept of liquidity

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنه بين مصارف تجارية عراقية واردنية خاصة) لطالبة الماجستير (نوره عواد عبد العزيز الموسوي)، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة.

needs, which results in a case of improper use of resources Almtahho good management of liquidity help boost the confidence of the supervisory authorities (the central bank) and depositors, while the poor liquidity management lead to the inability of the bank to exploit appropriate opportunities to maximize profits and the loss of investment opportunities, and includes the idea of research evaluates liquidity management in the banking sample of the study and the comparison between them and the statement of the impact of liquidity, which has been certified indicators (six indicators) on credit indices (indices), especially after the choice has been three banks each from Iraq represented b (Baghdad, Middle East, Business Bay), Jordan also three banks represented by (Jordan, Arab, housing) and they have a long history in the banking business, and has been studied indicators, analyze and find the relationship and influence according to the statistical methods used to achieve the objectives and hypotheses of the study, especially after what has been drafting stability hypothesis for it was the use of such indicators and tested by a test (value, fp) and the statement of impact through the coefficient of determination (R2) has reached search to a set of conclusions among which the correlation significant differences between the liquidity ratios legal and bank credit has also formulate a set of recommendations including the need for the banks under study to strengthen its financial position through increased attention to indicators of bank liquidity management to achieve acceptable rates of bank credit.

المبحث الأول – منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث

تعد مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة، اذ ان ارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض في معدلات توظيف الموارد النقدية لهذه المصارف مما يستدعي الدراسة عن استخدامات اخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضة، في حين تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفاض السيولة النقدية لديها. لذلك فان ادارة المصرف تقع تحت ضغط عدم توفر السيولة من جهة، او توفرها ولكن ادارة المصرف لا تستطيع توظيفها بشكل جيد في ظروف اقتصادية معينة من جهة اخرى. وتنبعث مشكلة الدراسة من تساؤل عام ((**ماهية العلاقة بين ادارة السيولة والائتمان المصرفي؟**)) ويمكن ان يتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي: –

1– ما هو مفهوم ادارة السيولة ومؤشرات قياسها؟

2– ما هو واقع مؤشرات ادارة السيولة والائتمان المصرفي في دول عينة البحث؟

3– هل توجد علاقة معنوية بين ادارة السيولة المصرفية والائتمان في عينة الدراسة؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من خلال تناولها لقطاع مهم من مكونات الاقتصاد ، وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني والذي يمكن ان يساهم بشكل فاعل في البناء الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة ، ولكون المصارف التجارية من المؤسسات المالية

المهمة ،اذ تعمل على تعبئة الاموال الفائضة عن الحاجة في جهات معينة وتحويلها الى جهات اخرى بحاجة ماسة اليها .وتأتي أهمية الدراسة من إنها سوف تظهر لنا مدى كفاءة او عدم كفاءة الادارة في المصارف العراقية والمصارف الاردنية في ادارة السيولة وكيفية استثمارها مع المقارنة بين مصارف البلدين، وذلك من خلال قياس مؤشرات السيولة ومعرفة طبيعة الائتمان الممنوح .

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف الدراسة لبيان الاتي: -

1. دراسة السيولة المصرفية ومدى تأثيرها على ادارة المصارف.
2. حساب مؤشرات السيولة المصرفية لعينة الدراسة والتعرف عليها واجراء المقارنة بين مصارف عينة الدراسة.
3. بيان العلاقة بين مؤشرات ادارة السيولة ومؤشرات الائتمان والمقارنة بينها من خلال استخدام الاساليب الاحصائية.

رابعا: فرضيات الدراسة

تمثل فرضيات الدراسة ادعاءات متوقعه تنسجم في اتجاهاتها لذا تم صياغة فرضيات الدراسة الحالية وبشكل يتوافق مع توجهات البحث والتحليل العملي له من خلال علاقات الارتباط واختبار علاقات التأثير لمؤشرات ادارة السيولة المصرفية على الائتمان المصرفي، واستكمالاً لمتطلبات الدراسة وبهدف الإجابة عن تساؤلاته تم وضع مجموعة من الفرضيات والتي تتبلور في الاتي:

تستند الدراسة على فرضية رئيسة مفادها :(وجود علاقة ذات دلالة معنوية احصائيا بين ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد)

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية:

1- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الرصيد النقدي والائتمان المصرفي.
2- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة السيولة القانونية والائتمان المصرفي.
3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة التوظيف والائتمان المصرفي.
4- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة التغطية والائتمان المصرف.
5- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة كفاية راس المال والائتمان المصرفي.

اما بالنسبة الى علاقات التأثير فأن هنالك فرضية رئيسة واحده اذ تنص على (تؤثر إدارة السيولة المصرفية معنويا في الائتمان المصرفي)وتتفرع منها ايضا مجموعة من الفرضيات.

خامسا: أنموذج الدراسة الفرضي

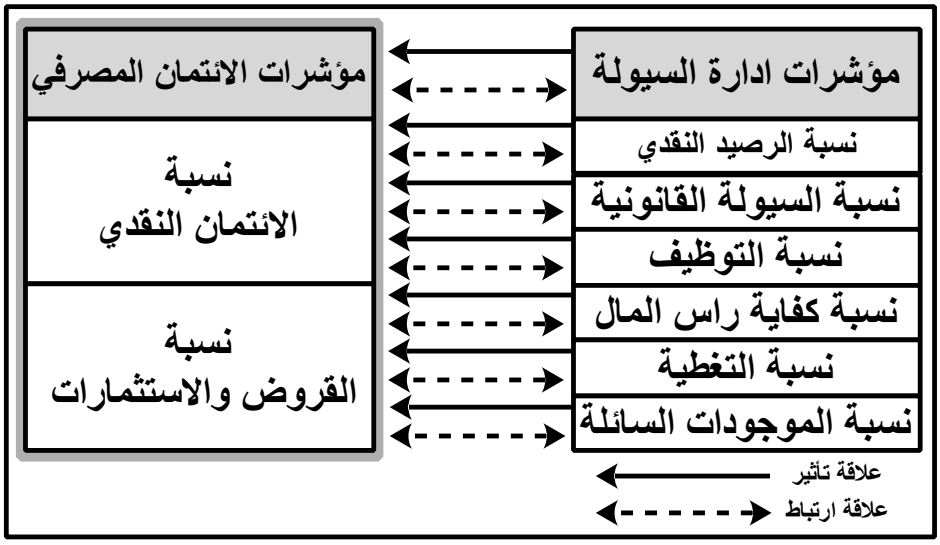

سادسا: حدود الدراسة

لدراستنا هذه حدود زمانية ومكانية وهي كالاتي:

1. **الحدود الزمانية:** امتدت الحدود الزمنية للدراسة من سنة (2004-2014).
2. **الحدود المكانية:** تم اختيار ثلاثة مصارف عراقية متمثلة (بمصرف بغداد، والشرق الاوسط، والخليج التجاري)، وثلاثة مصارف اردنية (البنك العربي، بنك الاردن، بنك الاسكان) وقد تم اختيارها لأسباب تتعلق بطبيعة متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني- الإطار النظري للبحث

اولا: مفهوم ادارة السيولة المصرفية وأبعادها

أ- مفهوم السيولة المصرفية وابعادها

تسعى المصارف من خلال عملها لتجميع أكبر كمية معينة من الودائع والمدخرات بحيث تستطيع من خلال زبائنها استثمار هذه المبالغ، وفي حال تجاوزت الودائع قدرة المصرف على التوظيف يسعى لاستثمارها لدى مصارف اخرى او يقرضها للخزينة العامة(سندات خزينة) لكن المصرف لا يقوم بتوظيف كامل المدخرات والودائع بل عليه الاحتفاظ بنسبه معينة من الأموال على شكل نقد سائل لمواجهة السحوبات الطارئة عليها لاسيما في مواسم الأعياد ،والظروف الرديئة أو الظروف السياسية غير المستقرة حيث يقبل الأفراد على سحب ودائعهم، وتحسباً لعدم الوقوع في الحرج، فإنه يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ بنسبة معينة من ودائعه ، وعادة ما يحدد البنك المركزي هذه النسبة.

وتعرف السيولة على انها:

((قدرة المصرف الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وايضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع)) .(كنعان،2011، 194).

يركز هذا التعريف على مفهوم السيولة التامة ما يمكن إقراضه للزبائن وما يمكن الاحتفاظ به، لكنه لا يؤكد على السيولة لمواجهة ظرف طارئ.

كما عرفت السيولة المصرفية على انها: ((مدى قدرة المصرف على الايفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جوانب الموجودات دون الاضطرار الى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة او اللجوء الى مصادر ذات تكلفة عالية)) (الدويك، 2010، 4).

وكذلك نقصد بالسيولة قدرة المصرف على ضمان توفير الاموال لسداد الالتزامات المالية او الالتزامات المستحقة بسعر معقول في جميع الاوقات، وينبغي ان تكون الاصول السائلة قابلة للتحويل، أي ان يتم تحويلها الى نقد بسهولة وبسرعة وتكون قابلة للاسترداد قبل الاستحقاق، وهناك انواع اخرى من الاصول السائلة تتميز باستقرار الاسعار متمثلة بالودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الاجل وتكون اكثر سيولة من الاستثمار في الاسهم. أو هي كل ما تحتفظ به المنظمة من اموال نقدية او موجودات سريعة التحول الى نقد وبدون خسارة (Koch & Masdonald,2000.580)، ويرجع الاهتمام بعنصر السيولة في إدارة المصرف لما يملكه من دور واسع في نمو و استمرارية المصرف ، وبعكسه يعد مشكلة بل ومن أخطر المشاكل التي يواجها المصرف والتي قد تؤدي الى الانهيار والافلاس. وتظهر مشكلة السيولة في جانب الموجودات إذ تعد من الامور المرتبطة بإدارة الميزانية أي إدارة الموجودات والمطلوبات (الجميل، 2002 : 233) .

ونظراً لأن المصدر النهائي للسيولة في النظام المصرفي ككل يتمثل في البنك المركزي الذي يلتزم بتوفير حجم احتياطي كاف لتحقيق النمو المناسب من الائتمان والودائع لإشباع حاجات المجتمع التمويلية، فإن البنك المركزي يقوم بمهمة المقرض الأخير بتحويل أصول البنوك إلى نقود وبسعر إعادة الخصم، أما بالنسبة للبنك الواحد فإن سيولة أي أصل من أصوله تتوقف على إمكانية تحويله عند الضرورة إلى نقود بمعنى أنها تتوقف على وجود من يقبل الحلول محل البنك في امتلاك الأصل عند اللزوم وعليه تحدد السيولة قدرة البنك على الاقتراض وتحقيق النقدية من عملياته المصرفية المختلفة. (الشواربي، 2002، 161)

وللسيولة ثلاثة أبعاد هي : (Howells & Bain, 2000)

1- **الوقت:** وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.

2- **المخاطرة:** هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال

3- **التكلفة:** هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

لذا تعد السيولة من اهم المهام التي يتوجب على ادارة المصرف تلبيتها اذ ان احتياجات المصرف للسيولة يجب ان تكون مقاسة كما يمكن ان تكون ذات مخاطرة فيما امتلك المصرف مصادر سيولة ذات ارباح منخفضة من جهة او انخفاض مستوى السيولة الذي سيؤدي لمشاكل مالية قد تعرض المصرف للإفلاس من جهة اخرى (الكروي، 2008 :7).

ب: الآثار المختلفة لمشكلة السيولة في المصارف :

ان كل من الفائض والعجز النقدي يعتبر وضع غير محبب للمصارف لأنهما يسببان سلسلة من العواقب المتتالية التي تؤدي في النهاية الى نقص العائد على الأموال المستثمرة من جانب ونقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية من جانب اخر، ويمكن اختصار تلك الاثار: (شحاته، 2011، 15)

1- اثار انخفاض السيولة النقدية في المصارف:

ينشأ العجز النقدي في المصارف بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة، ويترتب على هذا العجز اثار سلبية من اهمها:-

أ- الاساءة الى سمعة المصرف، وهذا امر معروف تماما في العرف المصرفي بصفة عامة، فعندما يشاع ان مصرفا ما يعاني من نقص في السيولة، يقود هذا الى سلسلة من التفاعلات التي تؤدي الى الافلاس.

ب- يؤدي نقص السيولة الى اضطرار المصرف للتعرض الى تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل اجالها مما يؤدي الى حدوث خسارة او ضياع ربح كان من الممكن تحقيقه في ظل الظروف العادية.

ت- يؤدي نقص السيولة الى حدوث ارتباك معنوي لدى ادارة المصرف مما يؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية الادارية.

ث- ضياع فرص استثمار من المصرف كان من الممكن اغتنامها لو كان لديه اموالا سائلة ولاسيما في المشروعات الاستثمارية التي لا يمكن تعويضها.

2- اثار فائض السيولة النقدية في المصارف:

ينشأ فائض السيولة النقدية في المصارف عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة مقارنة بالتدفقات النقدية الخارجة او كلاهما معا وينشأ عن ذلك الفائض سلسلة من الاثار السلبية التي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ- اساءة الى سمعة المصرف بدعوى ان ادارته غير قادرة على استثمار الاموال .

ب- يؤدي الى تعطيل الاموال بدون استثمار والى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو ان هذه الاموال كانت قد استثمرت فعلا.

ت- تتأثر الاموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا يؤثر بدوره على الربحية وقيمة رأس المال الحقيقية.

ج: قياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة

هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر فمجرد اشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى اي مصرف يؤدي الى سحب ثقة المودعين لديه وبالتالي تعرضه لخطر الافلاس (Megginson etal,2010:40). ومن أهم النسب المالية (المؤشرات) المستخدمة في هذا المجال هي:

جدول (1) المؤشرات الخاصة بقياس السيولة المصرفية

اسم المعادلة	المعادلة	الملاحظات الخاصة بالمعادلة
الرصيد النقدي	اجمالي النقود / الودائع وما في حكمها =	زيادة النسبة تبين قدرة المصرف على سداد التزاماته، الا ان ذلك ينعكس سلبا على العائد لعدم توظيف هذه الاموال في استثمارات تدر ارباح(الشمري،2008،7).
الاحتياطي القانوني	الرصيد النقدي لدى البنك المركزي / الودائع وما في حكمها =	ارتفاع النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية ولكن بالمقابل تقييد لعمليات خلق النقود والتوسع في منح الائتمان (هندي ،2000 ،411)
السيولة القانونية	الاحتياطات الاولية +الاحتياطات الثانوية / الودائع وما في حكمها =	ارتفاع النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في الاوقات غير الاعتيادية(Bodie etal,2007;440)
التوظيف	القروض والتسليفات / الودائع وما في حكمها =	انخفاض هذه النسبة دليل على مخزون من السيولة لدى المصرف والعكس صحيح (عقل،2006،164).

وهنالك نسب من المؤشرات التي اكد عليها (الفتلاوي، 2009، 63) والتي يمكن استنباطها من كشف التدفقات النقدية التشغيلية والتي تساعد على تقييم السيولة

• وهناك نسب ومؤشرات (الفتلاوي، 2009، 63) اخرى تساعد على تقييم السيولة إذ يرتبط ارتفاع او انخفاض سيولة المصرف بمدى توافر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فإذا كان موجبا فهذا يعني فائضا نقديا لذا على ادارة المصرف ان تستخدمه في مجالات التوظيف المختلفة، اما اذا كان صافي التدفق النقدي سالبة يعني هناك نقص في السيولة على ادارة المصرف ان تبحث عن مصادر تمويل لتعويض هذا النقص ومن هذه النسب والمؤشرات هي ما يأتي:

1- نسبة تغطية السيولة:

وتحسب من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}} * 100\%$$

يمثل البسط النقدية والاصول المخصومة اضافة الى الاحتياطي لدى البنك المركزي، ومن امثلة التدفقات النقدية التي تذهب للأعمال الاستثمارية والتمويلية هي توزيعات الارباح، شراء موجودات ثابتة، ديون، قروض مستحقة الدفع. (carcello,2006,p706)

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

وتحسب من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة المدفوعات الازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية}} * 100\%$$

ان زيادة هذه النسبة تعتبر بمثابة مؤشر ينبئ بالمشاكل التي سوف تقع على الوحدة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3-نسبة التدفق النقدي الى المطلوبات:

وتحسب من خلال المعادلة الاتية:(Norton&Porter,2002,p642)

$$\text{نسبة التدفق النقدي الى المطلوبات} = \frac{\text{التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية}}{\text{المطلوبات المتداولة}} * 100\%$$

4-نسبة تغطية النقد المدين:

وتحسب من خلال المعادلة الاتية:(Kieso&other,2000,642)

$$\text{نسبة تغطية النقد المدين} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية}}{\text{مجموع المطلوبات}} * 100\%$$

5-نسبة اليسر المالي:

وتحسب من خلال المعادلة الاتية: (جمعة، 2000، 216)

$$\text{نسبة اليسر المالي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي}}{\text{الديون طويلة الأجل}} * 100\%$$

2: مفهوم ادارة السيولة المصرفية:

1- ادارة السيولة

تعني قيام الوسيط المالي (المصرف) بإدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في ظل ما يعرف بإدارة محفظة المصرف التي تسعى الى المواءمة بين (اقصى ربحية ممكنة، تجنب ازمة السيولة، عدم التضحية بالمودعين الكبار، وعدم الوقوع بالإعسار المالي ومن ثم الافلاس) وتعرف ادارة السيولة: بأنها ((الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية)) وتهدف ادارة السيولة في المصرف الى النقاط التالية: (kadim,2014,59)

أ)توفير الادارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول الى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الامر الذي يؤدي الى انخفاض الربحية.

ب)المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء الى تصفية بعض الاصول{ اسهم، صكوك، ودائع، وكالة استثمارية ...الخ ،ما قد يعرض المصرف الى خسائر هذه الاصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.

ت)تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك.

ث)المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك .

ج)تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن ان تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية او بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات التي يستثمر بها البنك ويكون ذلك من خلال التنويع لمحفظة الاوراق المالية .

ح)وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم مع نشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية .

وفي ظل هذه الاهداف المتناقضة يجب ان تكون ادارة المصرف على كفاءة عالية ، فمثلا ان زيادة السيولة تفوت على المصرف فرصة الربح ، ومن جهة اخرى تعني عدم قيام المصرف بدعم النشاط الاقتصادي في بلده، كما ان نقص السيولة شيء مميت للمصرف وكذلك للجهاز المصرفي ، اذن ليس امام المصرف وادارته سوى المواءمة والتوازن بين الربحية والسيولة من خلال ادارته للموجودات والمطلوبات.

2- مرتكزات ادارة السيولة

هناك مجموعة من المتطلبات ترتكز عليها ادارة السيولة لتصبح بالمستوى المقبول وتجنب المصرف المخاطرة منها: (الدين ، 2010 ، 12-16)

أ-توفير عدد كبير من المتعاملين النشطين في السوق سواء من العملاء او المؤسسات المالية.

ب-ضمان شفافية السوق المالية: فغياب شفافية السوق يجعل من الحصول على المعلومات امراً مكلفاً ويحتاج الى وقت، وبالتالي يصعب انتقاء الاوراق المالية المناسبة ومن ثم يضعف اقبال المستثمرين للتعامل مع السوق ، وعليه لابد من وضع نظام متكامل وألية فعالة لعرض المعلومات والبيانات وجعلها متاحة للجميع .

ج-تنويع وتطوير الادوات المالية: يعد تنويع وتطوير الادوات المالية عاملا مهما في ادارة السيولة ويعد اطاراً قانونياً وتنظيمياً فعالاً فهو الاساس لتطوير أية ادارة في السوق المالية ويضمن وضوح العمل واستقراره ويبعث بالثقة وحالة التأكد وبالتالي سينعكس بالإيجاب على تطوير ادارة القطاع المصرفي.

د-دعم الحكومات للسوق النقدي: ان اهم عامل لتفعيل وتطوير ادارة السيولة في المصارف دعم الحكومات لهذه السوق من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعلية في هذه السوق من خلال اصدار الاوراق المالية.

3-استراتيجيات ادارة السيولة المصرفية:

تستعمل المصارف وسائل متعددة في ادارتها لسيولتها النقدية، سواء في جانب تغطية العجز او في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل : (براضية، 2011، 24)

1-ادارة سيولة الاصول: ان المصارف التي تعتمد على ادارة الموجودات للحفاظ على السيولة في مواجهة التحولات في اصول العملاء، هذه الاستراتيجية تقوم على اساس الاصول السائلة والتي تعتبر بديلا للنقد، و تتميز هذه السياسة بما يلي:

أ-استقرار اسعارها.

ب-امكانية تحويلها الى سيولة بسرعة.

ت-التحول من نقد الى أصل او العكس بدون خسارة او مع خسائر منخفضة.

علما ان هذه الاستراتيجية تتميز بالتكلفة نوعا ما وتظهر بالجوانب الاتية:

أ. انخفاض عوائد الاصول السائلة في العادة.

ب. خسارة الارباح المستقبلية على الموجودات التي يتم تسييلها.

ج. حدوث خسائر محتملة في أس المال في حالة ارتفاع اسعار الفائدة.

د. تكاليف المعاملات التي تقع على الموجودات التي يتم تصفيتها.

2-ادارة سيولة الخصوم: الاستراتيجية التي تلجأ اليها المصارف الكبيرة والتي لها مكانة ثابتة في السوق المصرفية لأنها تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالي، وهي استراتيجية خطيرة جدا ولعل سبب ذلك يرجع الى ما يلي:

أ- التقلبات في اسعار الفائدة.

ب- ارتفاع نسبة الشك (عدم التأكد) فيما يتعلق بالدخل الصافي للمصرف.

ت- عادة يكون لجوء المؤسسات المالية الى الاقتراض متوافقا مع حالة السوق السيئة من حيث التكلفة وتوفير التمويل.

3-إستراتيجية الإدارة المتوازنة:

هي عبارة عن فن وعلم لاختيار أفضل تشكيلة من الأصول لمحفظة اصول المصرف، وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظة الخصوم، وتعد هذه الاستراتيجية وسطا بين ادارة سيولة الاصول وادارة سيولة الالتزامات بمعنى ان على المصرف الاحتفاظ بموجودات سائلة مع لجوئه عند الضرورة الى الاقتراض (من السوق النقدي) وتعتبر شكلاً من اشكال ادارة الموجودات والمطلوبات وهذه الاستراتيجية هي التي تهتم بجانب السيولة أكثر من اهتمامها بالربحية والمديونية.

ثانيا:- مفهوم الائتمان واهميته

1- مفهوم الائتمان Credit concept:-

يعد الائتمان المصرفي اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظرا لارتفاع العوائد المتولدة عنه مقارنة بالاستثمارات الاخرى وبالتالي فهو يحقق للبنوك هدفها الرئيسي وهو الربحية

وللائتمان مفاهيم عديده نذكر منها ما يأتي :

جدول (2) مفهوم الائتمان

المصدر	المفهوم
(النعيمي واخرون، 293،2009)	سماح المنشأة لزبائنها بتسديد قيمة الخدمات التي تقوم بإنتاجها او بتقديمها، بعد مدة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين تعقب استلامهم للسلع او استفادتهم من الخدمات .
(ناثر، 157،2010)	عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة اجله مساوية لها، وغالبا ما تكون هذه القيمة نقودا.
(داود، 30،2012)	هي التسهيلات التي تمنحها البنوك لعملائها من الافراد او المؤسسات او البنوك الاخرى ويحمل هذا الاستثمار من جانب البنوك مخاطرة تتمثل بعدم قيام المقترضين بتسديد التزاماتهم تجاه المقرض (البنك) في الوقت المحدد .
(عبد الرحيم، 76 ،2014)	الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا او معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه بضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد .

2- اهمية الائتمان المصرفي The importance of bank credit :-

تكمن اهمية الائتمان المصرفي في زاويتين الاولى وفقا لوجهة نظر المصرف التجاري ذاته والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي :

فمن وجهة النظرة الاولى فان الائتمان يشكل النشاط الاكثر جاذبيه لارتباطه بالاستثمار المناسب له اذ يستطيع من خلاله ان يحقق النمو والاستمرارية و القدرة على تحقيق الاهداف، ويتحقق ذلك نظرا لان الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من اشكال الاستثمار المصرفي بأهم اصول المصرف التجاري، كما انه النشاط الذي يضمن الجزء الاكبر من ارباح المصرف ومن خلاله يتمكن المصرف ان يساهم بدوره في اقتصاد البلد،كما يعد الائتمان الاستثمار الاكثر مجازفة نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف اذا تجاوز الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها . (الزبيدي، 26،2002)

ثالثا:- المخاطر الائتمانية وابرز انواعها واساليب قياسها

1- **المخاطر الائتمانية:** تعد المخاطر الائتمانية مترافقة مع نوعية الموجودات المصرفية ومع احتمالية الفشل وهناك صعوبة في تقييم نوعية الموجودات المصرفية بسبب محدودية المعلومات المتاحة . ويعتبر اكتساب المصرف موجودات مربحة يفترض مقابلها المخاطرة التي تبين ان المقترض سوف يفشل في سداد قيمة القرض وفوائده في الوقت المحدد . ونتيجة لاحتماليات فشل الانواع المختلفة للموجودات والقروض تظهر المخاطر الائتمانية الكبيرة، وتقييم المصارف المخاطر الائتمانية من خلال الاجابة على الاسئلة الاتية :-(الشمري،90،2013)

ا- ما هو معدل الخسارة التاريخية على القروض ؟

ب- ماهي الخسائر المتوقعة ؟

ت- كيف يستعد المصرف لمواجهة هذه الخسائر؟

وتباين الكتاب والباحثين في اعطاء مفهوم للمخاطر الائتمانية لذلك سوف ندرج بعض المفاهيم وتتمثل بما يأتي :-

جدول (3) مفاهيم مخاطر الائتمان

المصدر	المفهوم
(L ccup,2001,372)	عدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماتها طبقا لبرنامج السداد، مما يترتب عليه تحمل الطرف الذي يتسم له بالوفاء ببعض انواع التكلفة.
(Giesecke,2004,3)	تعني توزيع الخسائر المالية التي ترجع الى التغيرات غير المتوقعة في جودة الائتمان للطرف المناظر في اتفاقية مالية .
(عريقات،311:2010)	وهي المخاطر الناجمة عن عجز الطرف المدين عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي الى حدوث خسائر، وتكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية او مدفوعات تنشا عندما يكون على احد اطراف الصفقة ان يدفع نقودا او ان عليه ان يسلم اصولا قبل ان يتسلم ما يقابلها من اصول او نقود مما يعرضه لخسارة محتملة وتأتي مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول اجله.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات السابقة

وتنشا تلك المخاطر بسبب لجوء المصرف الى تقديم القروض او الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة بمبلغ القرض وفوائده والسبب يرجع لعدم امكانية المقترض بالسداد او عدم رغبته بالسداد لسبب او لأخر ويمكن قياس المخاطر الائتمانية بالمعادلات الاتية:-(رزيق، كورتل،3،2007)

جدول (4) معادلات قياس المخاطر الائتمانية

اسم النسبه	المعادلة
نسبة الديون المعدومة الى الائتمان	الديون المعدومة / الائتمان * 100% =
مخصص خسائر القروض	المخصص المتراكم لخسائر القروض / مجموع القروض * 100% =
مؤشر اجمالي الخسائر الى اجمالي الائتمان	اجمالي الخسائر / اجمالي الائتمان * 100% =
مؤشر الاستردادات الى اجمالي الائتمان	الاستردادات / اجمالي الائتمان * 100% =
نسبة تغطية مخاطر الأئتمان	مخصصات الأئتمان / الأئتمان النقدي +ديون متأخرة التسديد =

ويعد خطر الائتمان هو الخطر الاكثر وضوحا للمصرف وفقا لطبيعة نشاطه من حيث الخسائر المحتملة، وعادة ما يكون اكبر نوع من المخاطر يقصد به تخلف المدين عن السداد او الدفع في الوقت المحدد .

وهناك اسباب كثيرة على الاغلب تحصل عندما يكون الملتزم في شدة مالية ويواجه اجراءات الافلاس او رفض الامتثال لخدمة ديونه، وعلى سبيل المثال حالة وجود غش او نزاع قانوني فان الافتراضات النقدية تنجم عن سوء فهم بسبب الخلل في نظام المعلومات والتكنلوجيا وتحدث مخاطر الائتمان عندما يتميز المصرف بمنح المقترض ديون عالية الجودة .(Gestel,2009,24)

ولاشك ان هناك عوامل عديده تؤدي الى حدوث المخاطر والتعثر سواء كانت عوامل خارجية نتيجة الظروف العامة او عوامل خاصة بالمصرف او عوامل خاصة بالمقترض نفسه ويمكن اجمال تلك العوامل كما يلي :

ا- ضعف عملية التنويع في المحفظة الائتمانية والادارة غير السليمة.

ب- ضعف الضمان ومتابعة القروض نتيجة عم الاستعلام الجيد عن الزبون وجدارته الائتمانية.

ت- التركيزات الائتمانية سواء كانت للأفراد او الشركات او القطاعات الجغرافية.

ث- عوامل خارجية عن المصرف منها تتعلق بالزبون، تتمثل بوجود ادارة جيدة لمشاريعه او استخدامه للقرض في غير محله المخصص اضافة الى التغيرات الاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار الامني وحدوث الازمات غير الطبيعية التي تعترض البلد ..

2- انواع المخاطر الائتمانية :

يمكن حصر انواع مخاطر الائتمان وفقا لتنوع مصادرها على النحو الاتي : (مطر،2003،377)و(Titman,etal,2011,650)(عبد الحميد،2009،160-159)

أ- **المخاطر المتعلقة بالزبون** تنشأ بسبب :-

- السمعة الائتمانية للزبون
- مدى ملاءته المالية
- سمعته الاجتماعية ووضعه المالي
- سبب حاجته للائتمان والغرض من الائتمان

ب- **مخاطر الشركه** : تتعلق بطبيعة نشاط المصرف ونوعية ادارتها وادائها التشغيلي.

ت- **مخاطر الصناعة** : تلك المخاطر التي تتعلق بنوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة وبنوع منتجاتها ومن المعروف لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطرة تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والانتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع .

ث- **مخاطر الاقتصاد الكلي** : وهي المخاطر التي لها علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة التي يعمل فيها المصرف مثل المخاطر السياسية والتقلبات التي تحدث في اسعار الفائدة ومعدلات النمو السكاني والتغيرات في القوانين والتشريعات وقوانين تحويل العملة الاجنبية .

ج- **مخاطر السيولة** : هي المخاطر التي ترتبط بالمقرض وليس بالمقترض وهي تنشا بسبب عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فتنشا ما تدعى بمخاطر الفشل في المطابقة او المواءمة بين السحوبات النقدية للزبائن وتسديداته.

خ- **المخاطر الناشئة عن اخطاء المصرف** :توضح هذه المخاطر مدى امكانية ادارة المصرف من متابعة الائتمان المقدم للزبون ومدى التزام الزبون بالمتطلبات المتعلقة به .

ومن الاخطاء التي تحصل وتسبب درجة من المخاطر تتمثل بما يأتي :

- عدم توفر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على افضل صورة .
- قصور اجهزة المتابعة .
- ضعف نظم العمل الداخلية والاجراءات الرقابية.
- عدم سلامة صياغة التوصية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة.
- عدم وجود قنوات اتصال جيدة بين الادارات المختلفة داخل المصرف.

ح- **المخاطر الناجمة عن فعل الغير**: وهي المخاطر التي يتعرض لها المقترض بسبب افعال الغير التي تؤثر على قدرته بالوفاء بالتزاماته ولا يمكن حصر هذه المخاطر من امثلها (افلاس احد كبار مديني الزبون او نشر معلومات حقيقية عن الزبون تبين سوء مركزه المالي التي يكون احد نتائجها قيام المصارف المتعاطفة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بشكل يؤثر على نشاطه .

3- اساليب قياس المخاطر الائتمانية في ضوء لجنة بازل:

يمكن توضيح مجموعة من الاساليب الاحصائية والمالية للتعبير الكمي عن درجة امان العمليات المصرفية والتي تعبر ايضا عن المستوى النسبي للخطر وتتمثل تلك الاساليب بما يأتي: غانية،2015،52)

أ- **<u>الاسلوب المعياري</u>**

من خلال هذا الاسلوب يتم تحديد اوزان المخاطرة لكل فئة من الاصول ويعد هذا الاسلوب نسخة تم تعديلها من نسبة راس المال السابقة أي نسبة الكوك، ويرتكز اساسا على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف الوكالة الخارجية لتقييم القروض حيث يقدم التصنيف مقياسا للجدارة الائتمانية للمدينين، ويقدم هذا التصنيف مجموعة من الفوائد اهمها:

- تشجيع المصارف على تقديم القروض بدرجة ثقة اكبر.
- تيسير تطبيق بنود اتفاقية بازل II الخاصة بتحديد اوزان المخاطرة وتحديد مخصصات القروض.
- تقييم القروض من قبل طرف ثالث يكون مستقل وفقا لمتطلبات اتفاقية بازل II وينتج عن هذا تقليل عنصر مخاطر التعثر.

ب- <u>الاسلوب الداخلي للتقييم</u>

من خلال هذا الاسلوب يتم السماح للمصارف لتقييم مقدرة المدين سواء كان (شركات، حكومات، مصارف) لكن بشرط ان تتم موافقة السلطات المحلية، وتوجد اربعة مكونات للمخاطر مسقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي تؤثر على وزن المخاطرة وتتمثل بما يأتي :

- الخسائر المتوقعة في ضل عدم امكانية الزبون عن السداد
- حجم الديون عند تخلف الزبون عن السداد
- الموعد المحدد للاستحقاق

ويعبر هذا الاسلوب عن مدى قدرة المصرف على ادارة المخاطر وعلى المصرف لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بما يلي كحد ادنى:

- تقسيم التسهيلات الى فئات ذات صفات مشتركة
- توضيح مكونات مخاطر الائتمان والخسارة
- تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات
- تحديد اجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر
- تحديد كيفية الاحاطة من المخاطر
- حساب راس المال للتحوط من الخسائر غير المتوقعة.

ولقد حددت لجنة بازل اسلوبين يندرجان ضمن اسلوب التصنيف الداخلي وهما:

1- اسلوب التصنيف الداخلي الاساسي: يمكن من خلاله السماح للمصرف باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن السداد خلال سنة واحدة.

2- اسلوب التصنيف المتقدم : يعتمد هذا الاسلوب على نفس طريقة الاسلوب الاساسي، باستثناء ان المصارف تقوم بتقرير تصنيفاتها الداخلية بناءا على الخبرة التاريخية

جدول (5) الاختلاف بين اسلوب التصنيف الداخلي الاساسي واسلوب التصنيف المتقدم

	الاساسي *IRR	المتقدم IRR
احتمال الاخفاق	يعتمد على تقديرات المصرف	يعتمد على تقديرات المصرف
الخسارة عند الاخفاق	يعتمد على تقدير ات المصرف	لجنة بازل تحدد التقييم
التعرض عند الاخفاق	يعتمد على تقديرات المصرف	لجنة بازل تحدد التقييم
اجل الاستحقاق المتبقي	يعتمد على تقديرات المصرف	لجنة بازل تحدد التقييم او تقديرات المصرف اذا سمحت السلطات الوطنية بذلك

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (محسن، حاكم، عبد الحسين، راضي، حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة، دار اليازوري، الاردن.2013، 59)

المبحث الثالث – الجانب العملي للبحث

اولا: توصيف عينة الدراسة

قد اعتمدت الدراسة على عينة من المصارف المسجلة في لا عطاء صورة عن المصارف عينة الدراسة نورد في الجدول (3) نبذه مختصرة عن كل منها:

جدول(6) وصف عينة الدراسة

اسم المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع	رأس المال لسنة 2015	عدد اجهزة الصراف الالي	عدد الموظفين
الخليج التجاري	1999	24	300مليار	31	607
بغداد	1992	43	250مليار	43	987
الشرق الاوسط	1993	23	250 مليار	40	771
العربي	1930	75	926.6مليون دولار امريكي	1222	25488
الاردن	1960	95	155.100.000دينار اردني	157	1800
الاسكان	1973	124	252.000.000.000	214	2363

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة

ثانيا: اختبار فرضيات الارتباط

اولا / البنوك العراقية

الفرضية الرئيسة الاولى

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائيا بين ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي على المستوى الكلي وعلى مستوى الإبعاد.

1) **الفرضية الفرعية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الرصيد النقدي والائتمان المصرفي.**

تشير النتائج ان هنالك علاقات ارتباط معنوية بين المتغيرات حيث بلغت على المستوى الكلي (0.643) وعلى المستوى الفرعي مع (نسبة الائتمان النقدي) بلغت قيمة معامل الارتباط(0.441) و مع(نسبة القروض والاستثمارات) بلغت (-0.855) ، ومن متابعة قيم (P-value) نلاحظ معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرات ، وبالتالي تحقق الفرضية .

2) **الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة السيولة القانونية والائتمان المصرفي.**

من مراجعة النتائج الواردة يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات (السيولة القانونية) و(الائتمان المصرفي) على المستوى العام بلغت (0.546-) وعلى المستوى الفرعي مع نسبة القروض والاستثمارات حيث بلغت (0.627-) ، بالاعتماد على قيمة مستوى المعنوية (P-value) نلاحظ معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرات ، وعدم معنوية العلاقة بين (نسبة السيولة القانونية – نسبة الائتمان النقدي)، ومن هنا فان الفرضية قد تحققت جزئيا.

3) **الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة التوظيف والائتمان المصرفي.**

تشير النتائج ان عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات (نسبة التوظيف) و(الائتمان المصرفي) بشكل عام ، وعلى مستوى المتغيرات الفرعية اتضح وجود علاقات معنوية بين كل من (نسبة التوظيف) و (نسبة الائتمان النقدي) بلغت (0.925) ومع (نسبة القروض والاستثمارات) بلغت (0.723-) ، ومن متابعة قيم (P-value) نلاحظ معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرات ،ومن هنا فان الفرضية قد تحققت جزئيا.

4) **الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة كفاية راس المال والائتمان المصرفي.**

تشير النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات على المستوى الكلي والفرعي ، وبالتالي عدم تحقق الفرضية.

5) **الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة التغطية والائتمان المصرفي.**

من النتائج يتبين عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرات على المستوى الكلي والفرعي باستثناء علاقة معنوية واحدة بين (نسبة التغطية – الائتمان النقدي) بالاعتماد على قيم (P-value) ، وبالتالي تحقق الفرضية بشكل جزئي .

6) **الفرضية الفرعية السادسة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الموجودات السائلة والائتمان المصرفي.**

تشير النتائج عدم وجود علاقة معنوية على المستوى العام وعلى المستوى الفرعي كانت العلاقات معنوية بين (نسبة الموجودات السائلة و نسبة الائتمان النقدي) بلغت (0.678) والعلاقة معنوية بين (نسبة الموجودات السائلة و نسبة القروض والاستثمارات) بلغت (0.381-) بالاعتماد على مستوى المعنوية (P-value) ، وبالتالي تحقق الفرضية بشكل جزئي .

وعلى المستوى العام تبين عدم وجود علاقة معنوية على المستوى العام بين ادارة السيولة المصرفية والائتمان وعلى المستوى الفرعي مع (نسبة الائتمان النقدي) بلغت قيمة معامل الارتباط(0.688) و مع (نسبة القروض والاستثمارات) بلغت (0.749-)، ومن متابعة قيم (P-value) نلاحظ معنوية علاقة الارتباط بين المتغيرات وبالتالي تحقق الفرضية بشكل جزئي.

ومن خلاصة النتائج في اعلاه يتضح تحقق الفرضية الرئيسية الاولى وفرضياتها الفرعية وبشكل جزئي.

الجدول (7) مصفوفة علاقات الارتباط بين مؤشرات ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي للمصارف العراقية

المتغيرات المستقلة	الائتمان المصرفي		
	نسبة الائتمان النقدي	نسبة القروض والاستثمارات	المؤشر العام
نسبة الرصيد النقدي	*0.441*	*0.855-*	*0.643-*
P-value	*0.015*	*0.000*	*0.000*
نسبة السيولة القانونية	*0.255*	*0.627-*	*0.546-*
P-value	*0.174*	*0.000*	*0.002*
نسبة التوظيف	*0.925*	*0.723-*	*0.050*
P-value	*0.000*	*0.000*	*0.791*
نسبة كفاية راس المال	*0.337*	*0.336-*	*0.076-*
P-value	*0.068*	*0.070*	*0.692*
نسبة التغطية	*0.551*	*0.252-*	*0.265*
P-value	*0.002*	*0.180*	*0.157*
نسبة الموجودات السائلة	*0.678*	*0.381-*	*0.233*
P-value	*0.000*	*0.038*	*0.216*
المؤشر العام	*0.688*	*0.749-*	*0.238-*
P-value	*0.000*	*0.000*	*0.205*

المصدر: من اعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج (SPSS)

وكما يمكن توضيح العلاقات الواردة في الجدول (7) من خلال الشكل (1) الذي يتضمن خلاصة لنتائج علاقات الارتباط بين المتغيرات.

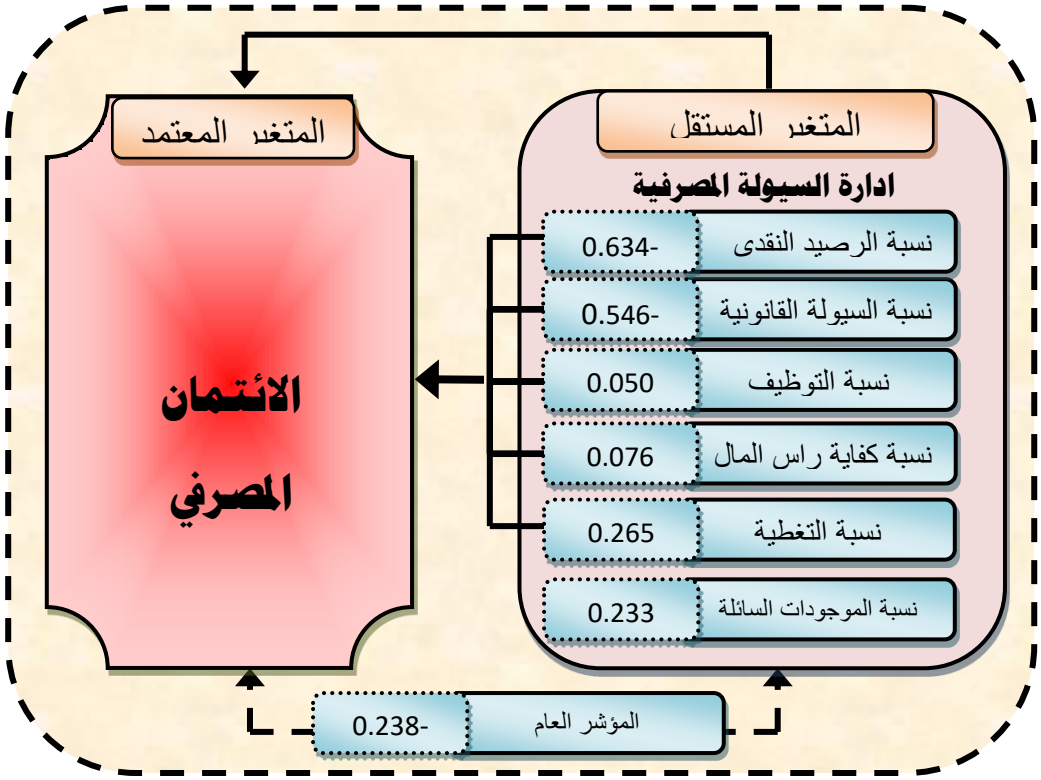

الشكل (1) خلاصة نتائج علاقات الارتباط بين مؤشرات ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي للمصارف العراقية

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا / البنوك الاردنية

الفرضية الرئيسة الثانية

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائيا بين ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي على المستوى الكلي وعلى مستوى الإبعاد.

1) **الفرضية الفرعية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الرصيد النقدي والائتمان المصرفي.**

تشير النتائج الى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الرصيد النقدي والائتمان المصرفي على المستوى الكلي او على مستوى المتغيرات الفرعية بالاعتماد على قيمة (P-value) ، وبالتالي عدم تحقق الفرضية.

2) **الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة السيولة القانونية والائتمان المصرفي.**

تشير النتائج الى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة السيولة القانونية والائتمان المصرفي على المستوى الكلي او على مستوى المتغيرات الفرعية بالاعتماد على قيمة (P-value) ، وبالتالي عدم تحقق الفرضية.

3) **الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة التوظيف والائتمان المصرفي.**

تشير النتائج الى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة التوظيف والائتمان المصرفي على المستوى الكلي او على مستوى المتغيرات الفرعية بالاعتماد على قيمة (P-value) ، وبالتالي عدم تحقق الفرضية.

4) **الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة كفاية راس المال والائتمان المصرفي.**

من النتائج المبينة يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية على المستوى الكلي بين **(نسبة كفاية راس المال)** و **(الائتمان المصرفي)** بلغت قيمتها (-0.521) وعلى المستوى الفرعي مع (الائتمان النقدي) بلغت (-0.502) ومع (نسبة القروض والاستثمارات) بلغت (-0.541) ، والاعلاقات معنوية بالاعتماد على قيمة (P-value) ، وهنا فان الفرضية قد تحققت.

5) **الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة التغطية والائتمان المصرفي.**

من النتائج المبينة يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية على المستوى الكلي بين (نسبة التغطية) و (الائتمان المصرفي) بلغت قيمتها (0.377) وعلى المستوى الفرعي مع (الائتمان النقدي) بلغت (0.375) ومع (نسبة القروض والاستثمارات) بلغت (0.376) ، والعلاقات معنوية بالاعتماد على مستوى المعنوية (P-value)، وهنا فان الفرضية قد تحققت.

6) **الفرضية الفرعية السادسة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة الموجودات السائلة والائتمان المصرفي.**

من النتائج المبينة يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية على المستوى الكلي بين (نسبة الموجودات السائلة) و (الائتمان المصرفي) بلغت قيمتها (-0.692) وعلى المستوى الفرعي مع (الائتمان النقدي) بلغت (-0.680) ومع (نسبة القروض والاستثمارات) بلغت (-0.703) ، والعلاقات معنوية بالاعتماد على مستوى المعنوية (P-value)، وهنا فان الفرضية قد تحققت

وعلى المستوى العام تشير نتائج الجدول () عدم وجود علاقة معنوية على المستوى العام بين ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي وعدم وجود علاقة معنوية على المستوى الفرعي مع (نسبة الائتمان النقدي مع (نسبة القروض والاستثمارات) بالاعتماد على مستوى المعنوية (P-value) ، ومن هنا يتضح عدم تحقق الفرضية.

ومن خلاصة النتائج في اعلاه يتضح تحقق الفرضية الرئيسية الاولى وفرضياتها الفرعية وبشكل جزئي.

جدول (8) مصفوفة علاقات الارتباط بين مؤشرات ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي للمصارف الاردنية

المتغيرات المستقلة	الائتمان المصرفي		
	نسبة الائتمان النقدي	نسبة القروض والاستثمارات	المؤشر العام
نسبة الرصيد النقدي	*0.155-*	*0.190-*	*0.171-*
P-value	*0.414*	*0.315*	*0.367*
نسبة السيولة القانونية	*0.327-*	*0.326-*	*0.328-*
P-value	*0.078*	*0.079*	*0.077*
نسبة التوظيف	*0.187*	*0.219*	*0.202*
P-value	*0.321*	*0.246*	*0.285*
نسبة كفاية راس المال	*0.502-*	*0.541-*	*0.521-*
P-value	*0.005*	*0.002*	*0.003*
نسبة التغطية	*0.375*	*0.376*	*0.377*
P-value	*0.041*	*0.041*	*0.040*
نسبة الموجودات السائلة	*0.680-*	*0.703-*	*0.692-*
P-value	*0.000*	*0.000*	*0.000*
المؤشر العام	*0.171-*	*0.164-*	*0.168-*
P-value	*0.367*	*0.387*	*0.373*

المصدر: من اعداد الباحثة وفقا لنتائج برنامج (SPSS)

وكما يمكن توضيح العلاقات الواردة في الجدول (8) من خلال الشكل (2) الذي يتضمن خلاصة لنتائج علاقات الارتباط بين المتغيرات.

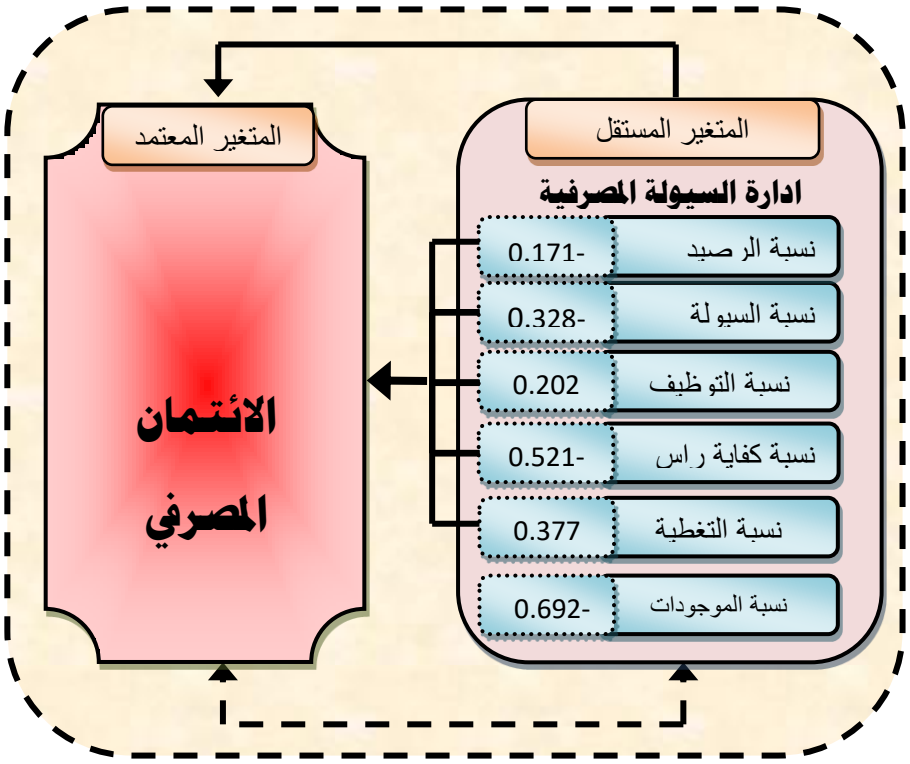

الشكل (2) خلاصة نتائج علاقات الارتباط بين مؤشرات ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي للمصارف الاردنية

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: تحليل علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

اولا/عينة المصارف العراقية

الفرضية الرئيسية الثالثة

تنص هذه الفرضية على ان ادارة السيولة المصرفية تؤثر معنوياً في الائتمان المصرفي، ومن النتائج يتضح الاتي:

1) حقق مؤشر الرصيد النقدي تأثيرا ذا دلالة معنوية في (مؤشر الائتمان المصرفي)، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى (p ≤0.05)، وبلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (0.204−)، في حين كانت قيمة(B) (0.64 −) وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة الاتية:

Y= a+B1X1

(مؤشر الائتمان المصرفي) = (0.643−) + (0.204−) (مؤشر الرصيد النقدي)

وهذا يعني أن تغييراً مقداره (1) في مؤشر الرصيد النقدي يحدث تغييراً مقداره (0.643−) في (مؤشر الائتمان المصرفي)، وان المتغير المستقل يفسر (42.3%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=0.413)، وهذا يشير الى تحقق الفرضية.

2) أظهر مؤشر السيولة القانونية تأثيرا ذو دلالة معنوية في (مؤشر الائتمان المصرفي) إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى (P ≤ 0.05)، وبقيمة (a) تعادل (−0.127)، في حين كانت قيمة (B) (−0.546)، وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة الاتية:

Y=a+B1X1

مؤشر الائتمان المصرفي = (−0.546) + (−0.127) (مؤشر السيولة القانونية)

وهذا يعني ان تغييراً مقداره (1) في مؤشر السيولة القانونية يقود إلى تغيير مقداره (−0.546) في (مؤشر الائتمان المصرفي)، وان المتغير المستقل يفسر (29.8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد وفقا لقيمة (R2).

3) لم يحقق مؤشر التوظيف تأثيرا ذو دلالة معنوية في مؤشر الائتمان المصرفي، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة اصغر من الجدولية عند مستوى (P ≤ 0.05). وهذا يشير الى عدم تحقق الفرضية الفرعية.

4) لم يحقق مؤشر كفاية راس المال تأثيرا ذو دلالة معنوية في مؤشر الائتمان المصرفي، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة اصغر من الجدولية عند مستوى (P≤0.05). وهذا يشير الى عدم تحقق الفرضية الفرعية.

5) حقق مؤشر التغطية تأثيرا ذا دلالة معنوية في (مؤشر الائتمان المصرفي)، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى (P ≤0.05)، وبلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (0.179)، في حين كانت قيمة (0.265) (b)، وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة الاتية:

(مؤشر الائتمان المصرفي) = (0.265) + (0.179) (مؤشر التغطية)

وهذا يعني أن تغييراً مقداره (1) في مؤشر التغطية يحدث تغييراً مقداره (0.265) في (مؤشر الائتمان المصرفي)، وان المتغير المستقل يفسر (7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=0.070)، وهذا يشير الى تحقق الفرضية.

7) لم يحقق مؤشر الموجودات السائلة تاثيرا ذا دلالة معنوية في مؤشر الائتمان المصرفي، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة اصغر من الجدولية عند مستوى (P≤0.05). وهذا يشير الى عدم تحقق الفرضية الفرعية.

جدول (9) نتائج التحليل لأثر مؤشرات السيولة النقدية في الائتمان المصرفي لعينة المصارف العراقية

الابعاد	α	β	R2	F	P	مستوى الدلالة
مؤشر الرصيد النقدي	25.57	0.914-	0.703	9.082	0.001	دالة احصائيا
مؤشر السيولة القانونية		0.048-			0.842	غير دالة احصائيا
مؤشر التوظيف		0.334			0.137	غير دالة احصائيا
مؤشر كفاية راس المال		0.110-			0.539	غير دالة احصائيا
مؤشر التغطية		0.180-			0.277	غير دالة احصائيا

المصدر : مخرجات برنامج (spss v.21)

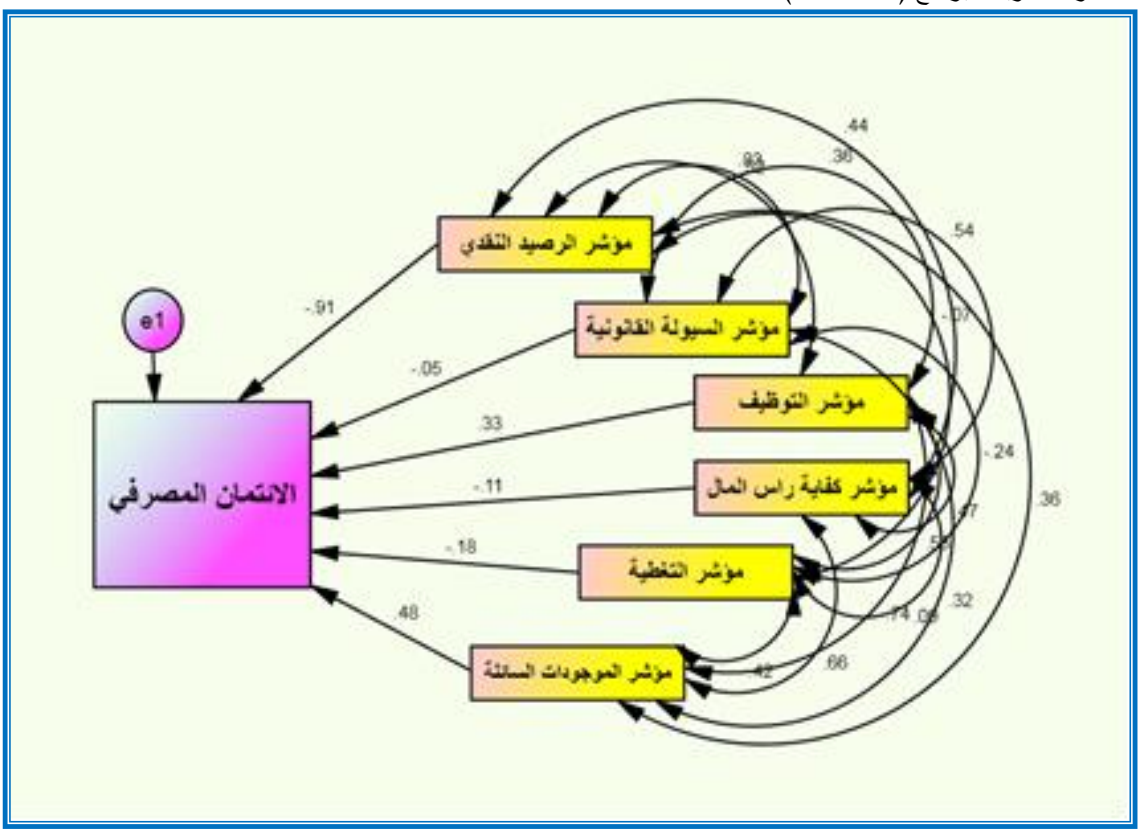

الشكل (3) مخطط يوضح تأثير المؤشرات مجتمعة بين ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي لعينة المصارف العراقية

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (Amos v.18)

ثانيا/ عينة المصارف الاردنية

الفرضية الرئيسية الرابعة

تنص هذه الفرضية على ان ادارة السيولة المصرفية تؤثر معنوياً في الائتمان المصرفي، ومن النتائج الواردة في الجدول () يتضح الاتي:

1) لم يحقق مؤشر الرصيد النقدي تأثيرا ذا دلالة معنوية في مؤشر الائتمان المصرفي، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة اصغر من الجدولية عند مستوى (P≤0.05). وهذا يشير الى عدم تحقق الفرضية الفرعية.

2) أظهر مؤشر السيولة القانونية تأثيرا ذا دلالة معنوية في (مؤشر الائتمان المصرفي) إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى (P≤0.05)، وبقيمة (a) تعادل (0.505−)، في حين كانت قيمة (B)(0.328−) ، وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة الاتية:

(مؤشر السيولة القانونية)(0.328) + (0.505) = مؤشر الائتمان المصرفي

وهذا يعني ان تغييراً مقداره (1) في مؤشر السيولة القانونية يقود إلى تغيير مقداره (0.328−) في (مؤشر الائتمان المصرفي)، وان المتغير المستقل يفسر (10.8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد وفقا لقيمة (R2).

3) لم يحقق مؤشر التوظيف تاثيرا ذو دلالة معنوية في مؤشر الائتمان المصرفي، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة اصغر من الجدولية عند مستوى (P ≤0.05). وهذا يشير الى عدم تحقق الفرضية الفرعية.

4) حقق مؤشر كفاية راس المال تاثيرا ذو دلالة معنوية في (مؤشر الائتمان المصرفي)، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى (P ≤ 0.05)، وبلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (0.349−)، في حين كانت قيمة(B) (0.521−)، وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة الاتية:

(مؤشر كفاية راس المال) = (5.210−) + (0.349−) (مؤشر الائتمان المصرفي)

وهذا يعني أن تغييراً مقداره (1) في مؤشر التغطية يحدث تغييراً مقداره (0.521−) في (مؤشر الائتمان المصرفي)، وان المتغير المستقل يفسر (27.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=0.272)، وهذا يشير الى تحقق الفرضية.

5) حقق مؤشر التغطية تأثيرا ذا دلالة معنوية في (مؤشر الائتمان المصرفي)، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى (P ≤0.05)، وبلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (4.641)، في حين كانت قيمة (B)(0.377) ، وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة الاتية:

(مؤشر التغطية) (0.377) + (0.189)= (مؤشر الائتمان المصرفي)

وهذا يعني أن تغييراً مقداره (1) في مؤشر التغطية يحدث تغييراً مقداره (0.377) في (مؤشر الائتمان المصرفي)، وان المتغير المستقل يفسر (14.2%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=0.142)، وهذا يشير الى تحقق الفرضية.

7) حقق مؤشر الموجودات السائلة تأثيرا ذا دلالة معنوية في (مؤشر الائتمان المصرفي)، إذ كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى (P ≤0.05)، وبلغت قيمة المعلمة (a) لهذا المتطلب (25.797)، في حين كانت قيمة(B) (0.692) ، وبهذا تكون معادلة نموذج الانحدار بالصيغة الاتية:

(مؤشر الموجودات السائلة)(0.692−)+(0.761−)= (مؤشر الائتمان المصرفي)

وهذا يعني أن تغييراً مقداره (1) في مؤشر التغطية يحدث تغييراً مقداره (0.692-) في (مؤشر الائتمان المصرفي)، وان المتغير المستقل يفسر (48%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=0.480)، وهذا يشير الى تحقق الفرضية. ويمكن توضيحه بالجدول الاتي:

الجدول (10) نتائج تحليل أثر مؤشرات السيولة النقدية في الائتمان المصرفي لعينة المصارف الاردنية

	اختبارF	معامل التحديد	α	β	الدلالة
مؤشر الرصيد النقدي	0.839	0.029	0.306-	0.171-	غيردالة عند مستوى (0.05)
مؤشر السيولة القانونية	3.374	0.108	0.505-	0.328-	دالة عند مستوى (0.05)
مؤشر التوظيف	1.187	0.041	0.114	0.202	غيردالة عند مستوى (0.05)
مؤشر كفاية راس المال	10.450	0.272	0.349-	0.521-	دالة عند مستوى (0.05)
مؤشر التغطية	4.641	0.142	0.189	0.377	دالة عند مستوى (0.05)
مؤشر الموجودات السائلة	25.797	0.480	0.761-	0.692-	دالة عند مستوى (0.05)

المصدر : مخرجات برنامج (spss v-21)

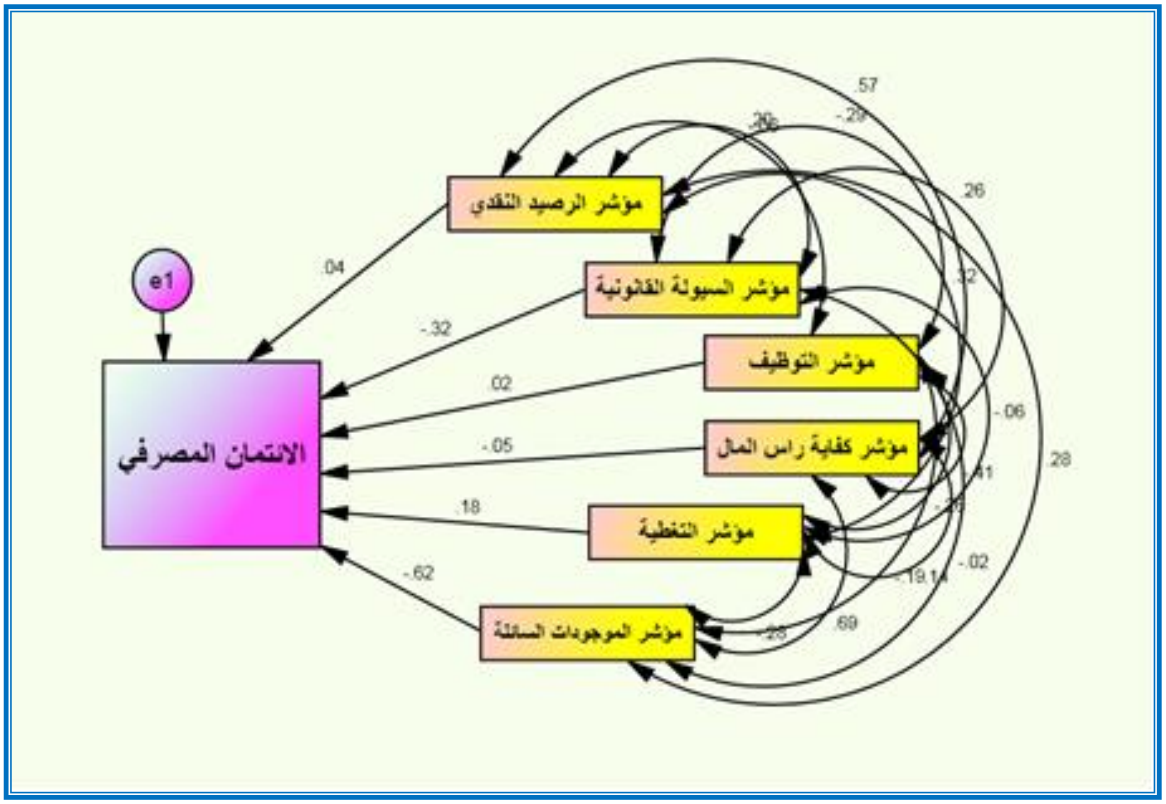

الشكل (4) معاملات النموذج لتأثير المؤشرات مجتمعة بين ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي لعينة المصارف الاردنية

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج (Amos v.18)

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات المتعلقة بالمصارف العراقية والاردنية

1. اظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة السيولة القانونية والائتمان المصرفي وهذا يعني ان انخفاض نسبة السيولة القانونية في مصرف بغداد والمصارف الاردنية ادت الى زيادة الائتمان الممنوح لدى المصارف عينة الدراسة .
2. اظهرت النتائج هنالك علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية ادارة السيولة المصرفية والائتمان المصرفي ، وينتج من ذلك بان الزيادة في ادارة السيولة المصرفية تساهم بتحسن في نسبة الائتمان المصرفي والعكس صحيح .
3. اتضح بان بعض مؤشرات ادارة السيولة المصرفية اثرت بشكل مباشر في الائتمان المصرفي بشكل عام وارتبطت به وهي (مؤشر الرصيد النقدي، ومؤشر السيولة القانونية ، مؤشر التغطية) ، الا ان المؤشرات الاخرى لم تظهر أي علاقة ارتباط او تاثير ، وضمن المؤشرات المجتمعة اظهر (مؤشر الرصيد النقدي ، مؤشر الموجودات السائلة) تأثيرا في الائتمان المصرفي ضمن المصارف العراقية .
4. فيما يخص المصارف الاردنية اتضح بان الامر يختلف يعض الشيء فقد اظهرت بعض مؤشرات إدارة السيولة المصرفية تأثيرا وارتباطا بشكل مباشر في الائتمان المصرفي بشكل عام وهي (مؤشر السيولة القانونية ،مؤشر كفاية راس المال، مؤشر التغطية، مؤشر الموجودات السائلة)، والمؤشرات الاخرى لم تظهر أي علاقة ارتباط او تأثير ،وضمن المؤشرات المجتمعة اظهر (مؤشر السيولة القانونية ، مؤشر الموجودات السائلة)تأثيرا في الائتمان المصرفي .

ثانياً : التوصيات

1. ينبغي على المصارف الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وخاصة فيما يتعلق ببناء الخطط المصرفية وتنويع الاستثمارات.
2. ايلاء القروض عناية خاصة ووضع السياسات المالية الملائمة لها باعتبارها اهم اوجه الاستثمارات في الموارد المالية والتي تحقق جوانب كبيرة من الايرادات المتحققة.
3. يفضل للمصارف ان تراعي في عملية التوازن بين مؤشرات السيولة المصرفية وعدم الاهتمام فقط بالبحث وتعظيم الارباح التي قد تعرضها الى فقدان الثقة بزبائنها.
4. ضرورة العمل على تحقيق متطلبات حوكمة المصارف التي توفر عناصر قوة وادارة سليمة قادرة على النجاح على المدى الطويل .

المصادر

أولا: المصادر العربية

1. ال شبيب ، دريد كامل ، ادارة البنوك المعاصرة،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2012.
2. ال علي، رضا، ادارة المصارف، مدخل كمي وتحليلي معاصر، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ،2002.
3. ابو حمد ، رضا صاحب ، قدوري فائق مشعل ؛ ادارة المصارف ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 2005
4. ابو حمد ،رضا صاحب؛ ادارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر " دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن ،2002.
5. براضية، حكيم، التصكيك ودوره في ادارة السيولة بالبنوك الاسلامية ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 2011.
6. تقارير البنك المركزي الاردني 2014,2015.
7. تقارير البنك المركزي العراقي 2014.
8. حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية، الاسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001.
9. الدويك، عبد القادر، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات الاسلامية، 2010 .
10. شحاته، حسين ، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية المعايير والاساليب، سلسلة البحوث في المصارف الاسلامية، جامعة الازهر، 2011.
11. الشمري، صادق راشد ؛ ادارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية " ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
12. صندوق النقد العربي، الملامح الاساسية لاتفاقية بازل ii والدول النامية، ابو ظبي، 2004 .
13. عقل، مفلح ؛ وجهات نظر مصرفية، ط1، مكتبة المجتمع العربي ،عمان ،2006 .
14. قانون المصارف الاردنية لسنة 2000
15. قانون المصارف العراقية المادة 16 لسنة 2004
16. لآل الدين ،اكرم، ادارة السيولة في المصارف الاسلامية بحث مقدم الى دورة العشرون للمجتمع الفقهي الاسلامي، السعودية، 2010.
17. هندي ، منير ابراهيم ؛ ادارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات " ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، 2000.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. 49- Sidthidet, Taweewan (2011), Competition and Mergers under Liquidity and, No.69, P. 26-35..
2. Ahdel,Naser,hom banks inpaiioe mange fihancial, phpbirzeit, university April,2007. www.iefpedia.com
3. Basel ,committee, international convergence of capital measurement and capital standards,july,1988,updated novemper,2005,www.bis,com.
4. BOCKER,Klaus and Hillebrand ,Martin, Interaction of market and credit risk : an analysis of inter risk correlation and risk aggregation,the journal of risj, vol .11. no ,4 . p 3-29.2009.
5. Bodie, Zvi, Kane ,Alex, Marcus, Alan .J, Essentials of Investments, 6th Edition, McGraw –Hill Companies, Inc., New York, 2007.
6. Bokhari,I.H,ALI,S.M.,& Sultan ,k. Determinants of capital adequacy ratio in banking sector. An empinical analysis from Pakistan .academy of contemporary research journmal,2(1),1-9,2012.
7. Brigham,Eugene f & Ehrhardt,Michael C."financial management theory and practice" R.R. Donnelley Willard,11,edition ,2005 . Keegan, mary, management of risk "principles and concepts " h m treasury the orange book , working papers , 2004.
8. Carcello,Williams,haka,better,Financial accounting ,12ed ,Irwin hill, 2006. -6-
9. chen, xiaohong A., xiaoding wanga, Desheny ,Dash wub. Credit risk measurement and raely warning of smes: an empirical study of listed smes in china ,,decision support systems ,col,49.no 10.p 301.2010.
10. CPA Australian, guide to managing liquidity risk, Australia,2010, www.cpaaustralia,com,
11. Credit Risks in the Banking Industry, (Unpublished doctoral dissertation،(
12. Department of Economics, Faculty of Economics, McGill University, Montreal،
13. Kieso,Donald,E.jerg, I, Weygandt paul,D. Kimmel. 3th ed, financial accounting.2000.7-
14. Lloyd, Thomas ,Monry ,Banking and economic activity,3 rd Edition,prentice-hall,inc., Newjersey, 1986,p.67.
15. M.C. Vaish, Monetary Theory,vikas publishing house, Sahibabad,India,1997,p. 365.22-